

الرياض تقترب من افتتاح مركز مالي لاستقطاب الشركات الأجنبية

تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات ومعاملة تفضيلية في العقود الحكومية



ركزت السعودية جهودها على بناء مركز مالي ضخم استعداداً لاستقطاب الشركات الأجنبية وإقناعها بنقل مقارها إلى المملكة، حيث سيوفر المركز حوافز ضريبية للمستثمرين في إطار خطط الإصلاح التي يقودها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لتنويع مصادر التمويل والتحول إلى مركز إقليمي للأعمال.

الرياض - يتكبد عمال بناء على وضع اللمسات الأخيرة على ناطحات سحاب في مركز مالي يتم بناؤه في الرياض في إطار مشروع لإقناع الشركات الأجنبية بإقامة مقارها الإقليمية في العاصمة السعودية، حيث يستهدف المشروع تقديم حوافز ضريبية وإعفاءات للمستثمرين لحثهم على الاستثمار في المملكة فضلاً عن حوافز أخرى.

وسيتّم إطلاق مركز الملك عبدالله المالي في الأشهر القادمة والإعلان رسمياً عن تديسه، وفق مصادر مطلعة على المشروع الذي بلغت قيمته مليارات من الدولارات وتم الإعلان عنه في 2006.

وقد تكون تلك الحوافز التي تمت مشاركتها بشكل سري مع عدد من الشركات عرضة للتغيير مع اقتراب موعد الإطلاق، وفق ما أوضح مستشارون مطلعون على المناقشات الداخلية. وتعرض المشروع للتشكيك، كما تسببت عراقيل مختلفة بتأخير البناء وحصل تجاوز في التكاليف.

وبعدما بقي المشروع خامداً لسنوات، عادت الرافعات والآليات للعمل في الموقع بنشاط في الأشهر الماضية. وبالإضافة إلى الميشارت التي تم إنفاؤها بالفعل على المشروع في العقد الماضي، وقع صندوق الاستثمارات العامة التابع للمملكة اتفاقيات بناء بلغت قيمتها ثمانية مليارات ريال (2.13 مليار دولار) في وقت سابق هذا العام، بحسب مصدرين مطلعين على تفاصيل المشروع.

وأكد المصدران أن صندوق الاستثمارات الذي يملك المشروع يتوقع أن يبري "طلباً مرتفعاً" عندما يصبح المركز جاهزاً.

ورفضت إدارة مركز الملك عبدالله المالي طلب التعليق. وتسنّى السعودية إلى جذب 500 شركة عالمية إلى الرياض بعد إنذار فبراير، بحسب وسائل إعلام محلية،

ويطمح مركز الملك عبد الله المالي أن يكون معادلاً في أهميته للحلّي المالي كناري وارف في لندن.

وسيجاول المركز الضخم الواقع في قلب العاصمة السعودية الاستفادة من إنذار وجهته السلطات إلى الشركات الأجنبية ويقضي بأنها ستوقف اعتباراً من مطلع 2024 التعامل مع الشركات التي تقيم مقرات إقليمية لها خارج السعودية. وأعلنت الرياض في فبراير الماضي عن ذلك في خطوة اعتبرها الكثيرون قد تثير نفور المستثمرين من فرض شروط على حرياتهم في اختيار أماكن إقامة شركاتهم.

وسيلعب مركز الملك عبدالله المالي دوراً محورياً في هذه الجهود. ويمتد المركز على مساحة 1.6 مليون متر مربع فيها العشرات من ناطحات السحاب وممر مليء بالأشجار ومسجد على

تحولات شاملة

مستويين: موزودو الحكومة والشركات التي تركز على المستهلكين. ويقول دبلوماسي في الخليج "عندما يتم سؤال التنفيذيين الأوروبيين عن موعد نقل مقراتهم إلى السعودية، ردهم المعتاد هو السؤال عن موعد السماح باستهلاك الكحول". ويتابع "الإجابة السعودية هي أن الأمر سيحدث تدريجياً".

واستبعد مسؤولون سعوديون علناً إمكانية أن تقوم المملكة برفع الحظر التام المفروض على الكحول، وتأتي جهود جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية كعنصر من عناصر إستراتيجية مدينة الرياض التي تهدف إلى مضاعفة حجم الاقتصاد وتحسين قفزات كبرى في توليد الوظائف وتحسين جودة الحياة وجذب وتوسعة الاستثمارات لتكون الرياض ضمن أكبر عشرة اقتصادات للمدن في العالم بحلول 2030.

34 مليون نسمة أكثر من نصفهم من الشباب، عقود مربحة مع مشاريع عملاقة تقدر بالمليارات من الدولارات.

تقديم حوافز بفرض ضريبة على الشركات بقيمة صفر في المئة لخمسين عاماً ومعاملة تفضيلية في العقود

ويوضح سام بلاتيس المشارك في تأسيس مجلس أعمال التقنية العالية في الشرق الأوسط ومقرها دبي والتي تقوم حالياً بتقديم المشورة للشركات العالمية التي تبحث عن التوسع في المملكة أن "الإنذار السعودي بمثابة لعبة من

ونقطة أن يتخذ عدد منها مقرات في مركز الملك عبدالله المالي. وأكدت كل من مجموعة "أويو" الهندية للفنادق ومؤسسة "500 ستارت أب" أنهما تتحضران لجعل مقرهما الإقليميين في مركز الملك عبدالله المالي، بينما بدأت بعض الشركات السعودية من بينها عملاق الصرافة "سامبا" العمل من المركز. ويمثل التحدي في العثور على مستأجرين لدى طويل في المشروع الضخم.

كما تسعى الرياض لتسريع وتيرة الاستثمار، وهو ما دفع الأمير محمد بن سلمان الأسبوع الماضي إلى الضغط على أكبر الشركات المحلية لخفض توزيعات أرباحها والاستثمار في الاقتصاد. وانتقد عدد من مسؤولي الشركات الغربية الخطوة السعودية واصفين إياها بمقابلة "لي ذراع". ولدى المملكة التي تعد

واقترت وثيقة عامة تلخص رؤية 2030 لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بأنه تم العمل على المشروع "دون مراعاة الجدوى الاقتصادية"، مضيفة "قمتنا بمراجعة الجدوى الاقتصادية للمركز، ما تطلب إعادة صياغة إستراتيجيته بغرض تعزيز فرص

الأتراك يتحركون سريعاً للاستثمار في موريتانيا

نواكشوط - لم يتردد الأتراك كثيراً بشأن تنفيذ تعهداتهم للاستثمار في موريتانيا متغاضين عن حالة البرود بين البلدين في السنوات الماضية بسبب خلافات حول مسائل إقليمية. وبعد أقل من أسبوع على دعوة نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني لزيارة أنقرة، وما حملته من إشارات إلى دعم التعاون الثنائي، توجه وفد من رجال الأعمال الأتراك إلى نواكشوط لبحث فرص الاستثمار في موريتانيا.

واستقبل وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الموريتاني عثمان ماموودو كان، الأربعاء، أعضاء الوفد التركي وبحث معهم تعزيز التعاون وفرص الاستثمار. ويرأس الوفد رئيس المجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط التركي (غير حكومي) أحمد بيروودي، ومدير الأمين العام للمجلس همام عقاد، ومدير قسم مخبر المشاريع عبدالرحمن قفص، ومدير عام شركة "كراج" توغاي كورلا. وقالت وزارة الاقتصاد الموريتانية إن اللقاء جرى بمقر الوزارة في نواكشوط، وإنه "بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك بين موريتانيا والمجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها، خاصة في المجال الاقتصادي".

وحضر اللقاء عدد من المسؤولين بوزارة الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية الموريتانية، وفقاً لبيان الوزارة.

ويعتقد مراقبون أن الأتراك نجحوا سريعاً في تناسي مخلفات الأزمة السياسية مع حكومة الرئيس

نواكشوط - لم يتردد الأتراك كثيراً بشأن تنفيذ تعهداتهم للاستثمار في موريتانيا متغاضين عن حالة البرود بين البلدين في السنوات الماضية بسبب خلافات حول مسائل إقليمية. وبعد أقل من أسبوع على دعوة نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني لزيارة أنقرة، وما حملته من إشارات إلى دعم التعاون الثنائي، توجه وفد من رجال الأعمال الأتراك إلى نواكشوط لبحث فرص الاستثمار في موريتانيا.

واستقبل وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الموريتاني عثمان ماموودو كان، الأربعاء، أعضاء الوفد التركي وبحث معهم تعزيز التعاون وفرص الاستثمار. ويرأس الوفد رئيس المجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط التركي (غير حكومي) أحمد بيروودي، ومدير الأمين العام للمجلس همام عقاد، ومدير قسم مخبر المشاريع عبدالرحمن قفص، ومدير عام شركة "كراج" توغاي كورلا. وقالت وزارة الاقتصاد الموريتانية إن اللقاء جرى بمقر الوزارة في نواكشوط، وإنه "بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك بين موريتانيا والمجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها، خاصة في المجال الاقتصادي".

وحضر اللقاء عدد من المسؤولين بوزارة الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية الموريتانية، وفقاً لبيان الوزارة.

ويعتقد مراقبون أن الأتراك نجحوا سريعاً في تناسي مخلفات الأزمة السياسية مع حكومة الرئيس

قطاع النسيج الأردني يطالب بتخفيف إجراءات الإغلاق

شهر رمضان فرصة لتجنب خطر التعثر وإغلاق المتاجر

وارتباك لعدم وضوح الرؤية بخصوص عودة القطاعات الاقتصادية للعمل بشكل طبيعي.

وحسب القواسمي، بلغت مستوردات القطاع من الألبسة والأحذية والأقمشة كتجهيزات لموسم عيد الفطر ما يقارب 75 مليون دينار.

وأوضح أن التجار جهزوا بضائعهم وسط صعوبات مالية لم يشهدها القطاع منذ سنوات طويلة لعدم توفر السيولة وتراكم البضائع من المواسم السابقة جراء أزمة فيروس كورونا وحالة الركود التي تعيشها الأسواق.

وأشار إلى أن قطاع الألبسة يعاني صعوبات كثيرة قبل ظهور جائحة فايروس كورونا بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب وزيادة المصاريف التشغيلية، وأن إعادة النظر بالقرار وتعديل أوقات الدوام سيسهم في زيادة ساعات التسوق والمبيعات وتوفير سيولة مالية للتجار تساعدهم على الإيفاء بالتزاماتهم.

ولفت القواسمي إلى أن مستوردات المملكة من الألبسة تدفع ما نسبته 47.5 في المئة رسوماً جمركية وضريبة دخل ومبيعات وبدل خدمات، فيما تدفع مستوردات الأحذية 58 في المئة من هذه الرسوم والضرائب على البیان الجمركي الواحد.

وتأتي غالبية مستوردات الأردن من الألبسة والأحذية من تركيا والصين إلى جانب بعض الدول العربية والأوروبية والآسيوية. ويضم قطاع الألبسة والأحذية

طالب قطاع النسيج الأردني بتخفيف قيود الإغلاق لتمكين التجار من الاستفادة من شهر رمضان وعيد الفطر المقبل لإنعاش المبيعات وإنقاذ المتاجر من التعثر والإغلاق في ظل ركود السوق الذي تسبب في خسائر كبيرة للقطاع.

وأشار إلى أن قطاع الألبسة يعاني صعوبات كثيرة قبل ظهور جائحة فايروس كورونا بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب وزيادة المصاريف التشغيلية، وأن إعادة النظر بالقرار وتعديل أوقات الدوام سيسهم في زيادة ساعات التسوق والمبيعات وتوفير سيولة مالية للتجار تساعدهم على الإيفاء بالتزاماتهم.

وأشار إلى أن قطاع الألبسة يعاني صعوبات كثيرة قبل ظهور جائحة فايروس كورونا بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب وزيادة المصاريف التشغيلية، وأن إعادة النظر بالقرار وتعديل أوقات الدوام سيسهم في زيادة ساعات التسوق والمبيعات وتوفير سيولة مالية للتجار تساعدهم على الإيفاء بالتزاماتهم.

ولفت القواسمي إلى أن مستوردات المملكة من الألبسة تدفع ما نسبته 47.5 في المئة رسوماً جمركية وضريبة دخل ومبيعات وبدل خدمات، فيما تدفع مستوردات الأحذية 58 في المئة من هذه الرسوم والضرائب على البیان الجمركي الواحد.

وتأتي غالبية مستوردات الأردن من الألبسة والأحذية من تركيا والصين إلى جانب بعض الدول العربية والأوروبية والآسيوية. ويضم قطاع الألبسة والأحذية

طالب قطاع النسيج الأردني بتخفيف قيود الإغلاق لتمكين التجار من الاستفادة من شهر رمضان وعيد الفطر المقبل لإنعاش المبيعات وإنقاذ المتاجر من التعثر والإغلاق في ظل ركود السوق الذي تسبب في خسائر كبيرة للقطاع.

وأشار إلى أن قطاع الألبسة يعاني صعوبات كثيرة قبل ظهور جائحة فايروس كورونا بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب وزيادة المصاريف التشغيلية، وأن إعادة النظر بالقرار وتعديل أوقات الدوام سيسهم في زيادة ساعات التسوق والمبيعات وتوفير سيولة مالية للتجار تساعدهم على الإيفاء بالتزاماتهم.

وأشار إلى أن قطاع الألبسة يعاني صعوبات كثيرة قبل ظهور جائحة فايروس كورونا بفعل ارتفاع الرسوم الجمركية والضرائب وزيادة المصاريف التشغيلية، وأن إعادة النظر بالقرار وتعديل أوقات الدوام سيسهم في زيادة ساعات التسوق والمبيعات وتوفير سيولة مالية للتجار تساعدهم على الإيفاء بالتزاماتهم.



صناعة النسيج تكافح حتى آخر رمق

نواكشوط - لم يتردد الأتراك كثيراً بشأن تنفيذ تعهداتهم للاستثمار في موريتانيا متغاضين عن حالة البرود بين البلدين في السنوات الماضية بسبب خلافات حول مسائل إقليمية. وبعد أقل من أسبوع على دعوة نائب الرئيس التركي فؤاد أوقطاي الرئيس الموريتاني محمد ولد الغزواني لزيارة أنقرة، وما حملته من إشارات إلى دعم التعاون الثنائي، توجه وفد من رجال الأعمال الأتراك إلى نواكشوط لبحث فرص الاستثمار في موريتانيا.

واستقبل وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية الموريتاني عثمان ماموودو كان، الأربعاء، أعضاء الوفد التركي وبحث معهم تعزيز التعاون وفرص الاستثمار. ويرأس الوفد رئيس المجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط التركي (غير حكومي) أحمد بيروودي، ومدير الأمين العام للمجلس همام عقاد، ومدير قسم مخبر المشاريع عبدالرحمن قفص، ومدير عام شركة "كراج" توغاي كورلا. وقالت وزارة الاقتصاد الموريتانية إن اللقاء جرى بمقر الوزارة في نواكشوط، وإنه "بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك بين موريتانيا والمجلس الأعلى لرجال أعمال الشرق الأوسط والسبل الكفيلة بتعزيزها وتطويرها، خاصة في المجال الاقتصادي".

وحضر اللقاء عدد من المسؤولين بوزارة الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية الموريتانية، وفقاً لبيان الوزارة.

ويعتقد مراقبون أن الأتراك نجحوا سريعاً في تناسي مخلفات الأزمة السياسية مع حكومة الرئيس